

Distr.: General
5 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٣٥ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل كل من إيران (جمهورية - الإسلامية) وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) لدى الأمم المتحدة

بصفتنا الرئيسيين المشاركين للجنة التنسيق المشتركة (حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة ال ٧٧ والصين)، يشرفنا أن نحيل إليكما بيان لجنة التنسيق المشتركة لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين الذي يدعو إلى وقف العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ساشا لورينتي سوليز
الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات
لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة ال ٧٧

(توقيع) غلام حسين دهقاني
السفير والقائم بالأعمال المؤقت
ورئيس مكتب تنسيق حركة بلدان
عدم الانحياز



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل كل من إيران (جمهورية - الإسلامية) وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) لدى الأمم المتحدة

بيان حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين الذي يدعو إلى وقف العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة

إن أعضاء لجنة التنسيق المشتركة يدينون بقوة العدوان العسكري الذي تشنه الآن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والذي تسبب في خسائر عالية في أرواح المدنيين، وخاصة في قطاع غزة، حيث قتل أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني، من بينهم مئات الأطفال والنساء والشيوخ، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأصيب أكثر من ٦٠٠٠ مدني بجروح، ونزح أكثر من ١٨٠٠٠٠ من المدنيين.

وتدين اللجنة ما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من قتل طائش وإصابات، بما في ذلك قتل أسر كثيرة بكاملها، كما تدين الدمار الجسيم الذي تتعرض له المنازل والهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي، مما يضاعف من تعقيد الأزمة الإنسانية والمعاناة التي يتعرض لها ١,٨ مليون فلسطيني في غزة، ما فتئوا يتحملون عقابا جماعيا جسيما تحت الحصار الإسرائيلي اللاإنساني على مدى ثمانية أعوام. وتعرب اللجنة عن بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية وتدعو إلى التوفير العاجل للمساعدة الإنسانية الطارئة لتلبية احتياجات السكان المدنيين.

وتدين اللجنة بقوة جميع أشكال العنف المرتكبة ضد المدنيين حيثما وقعت، وتحت جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتهيب اللجنة بكلا الطرفين وجميع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية أن تنضم على وجه السرعة إلى الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يتم التقيد به على نحو تام سعيا إلى وقف تصاعد الوضع الخطير وحماية أرواح المدنيين.

وتدين اللجنة استهداف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بما في ذلك مدارسها، ما أدى إلى وفاة مدنيين بينهم نساء وأطفال التمسوا المأوى والأمان تحت علم الأمم المتحدة. وتدعو اللجنة إلى إجراء تحقيق فوري وشفاف تقوم به الأمم المتحدة بشأن القصف الذي تعرضت له مدرسة ابتدائية تابعة للأونروا في بيت حانون بقطاع غزة في

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، والذي قتل فيه ١٧ مدنيا فلسطينيا على الأقل، وتشدد على الضرورة الحتمية لضمان المساءلة عن هذه الجرائم.

ويطالب أعضاء لجنة التنسيق المشتركة بالوقف الفوري للعدوان العسكري الذي تشنه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وتهيب بالمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بذل جميع الجهود لوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وضمان التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة تدعو أيضا إلى بذل جهود حثيثة لفرض الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وتدعو إلى رفع الحصار الإسرائيلي وإنهاء جميع تدابير العقاب الجماعي المفروضة على السكان المدنيين الفلسطينيين.

وتشدد اللجنة على أنه لا بد من توجيه رسالة قوية إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لكي توقف جميع اعتداءاتها العسكرية وجميع ما تقوم به من انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا بد من مطالبة إسرائيل بأن تلتزم على الفور بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وبجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويشدد أعضاء اللجنة كذلك على ضرورة أن تتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن جميع انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني وانتهاكاتها لحقوق الإنسان.

وتهيب اللجنة بمجلس الأمن أن يتصرف على الفور من أجل الدعوة إلى وقف لإطلاق النار وتأمينه، والمساهمة في وقف تصاعد الوضع المتأزم على الأرض، وإنقاذ الاحتمالات الممكنة لتحقيق السلام والأمن بصورة عادلة ودائمة، وتسلم بالدعوة العاجلة الصادرة في هذا الصدد من جانب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤. إن على مجلس الأمن أن يقوم بواجباته بموجب الميثاق واضعا نصب عينيه إنقاذ وحماية أرواح المدنيين الأبرياء وتفادي المزيد من زعزعة الحالة التي تشكل تهديدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعليه أن يعتمد قرارا بهذا الخصوص.

وفي هذا الوقت من الأزمة، فإن أعضاء لجنة التنسيق المشتركة يؤكدون مجددا دعمهم وتضامنهم الراسخين للشعب الفلسطيني وجهوده الصامدة من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق أمانه المشروعة في الحرية والعدل والسلام.